الموقف الصناعى فى مصر

لحضرة صاحب السعادة على أمين يحيى باشا

كان محمد على الكبير الرائد الأول فى ميدان التحول الصناعى فى مصر فقد نهض بجميع مرافق البلاد الصناعية فى المدة التى تولى فيها الحكم نهضة هى موضع إعجاب وفخر إذا قارنا ماتم فى هذه النهضة على قصر مدتها بما حدث فى أى أمة أخرى، ويكفينى للاستشهاد على هذا ماورد فى تقويم النيل للمرحوم أمين سامى باشا أنه كان يوجد فى مصر فى ذلك العهد ٢٢ مصنعا فى الوجهين القبلى والبحرى لغزل ونسج القطن والكتان والنيل والحرير والصوف للأقمشة والسجاجيد، وكانت تلك المصانع تنتج سنويا نحو ٧ ملايين ثوب من المنسوجات وكان بمصر مصانع للطرابيش والزجاج والصينى والحديد والأسلحة وصب المدافع ومعامل للبارود والنوشادر والشبة والجلود وقلاع المراكب والملابس والآلات الهندسية والجراحية والشمع والورق والصباغة، هذا بخلاف الترسانة الكبرى فى الاسكندرية وترسانات أخرى ببولاق وأسيوط والسويس وسنار بالسودان .

إلا أن الحال فى أواخر عهد محمد على باشا لم تكن تدعو إلى الاطمئنان على مستقبل تلك الصناعات بسبب اعتلال صحته ، والظروف السياسية التى أحاطت بالبلاد فى أواخر حكمه والتى استمرت بعد ذلك بالرغم من مقاومة الخديوى اسماعيل ومجهوده العظيم . فلم يكد يمضى الربع الأخير من القرن الماضى حتى عادت مصر للاقتصار تقريبا على الزراعة وأصبحت صناعات حليج القطن وكبسه والسجاير والسكر قليلة الثمر للثروة القومية . كانت بلاد تصدر قطنها وتستورد تقريبا جميع السلع المصنوعة الضرورية لأهلها وبعض المواد الأولية اللازمة لحياتها الاقتصادية كالوقود من فحم وبترول . أما الصناعات التى استطاعت الثبات فيما عدا صناعة السكر التى عانت بعض المتاعب — فهى صناعة السجائر التى نهضت بعدئذ وأصبحت

عنيت حسنا تجارة طيبة من تجارات التصدير التى تسجل للصناعة المصرية اسما جيدا فى الخارج على أن ضرائب الانتاج التى فرضت فى ذلك الوقت لم تكن مصحوبة بحماية جمركية كافية بسبب تنفيذ الاتفاقات التجارية القائمة مما أضر بكثير من صناعاتنا فى لحظة كانت تحتاج فيها إلى التدعيم والرعاية . وترعرعت فى البلاد طبقا من أصحاب الحرف منذ أواسط القرن الـ ١٩ ولكن منافسة الصناعة الأوروبية الكبيرة منافسة متزايدة الضغط جعل نموها أمرا بطيئا شديد الصعوبة .

ثم جاءت حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فجعلت البلاد فى شبه عزلة عن الخارج حيث كانت تستورد المنتجات التى تحتاج اليها فاضطرت أمام صعوبات الاستيراد وارتفاع أثمان المنتجات الأجنبية الفاحش إلى تجربة صنع السلع الضرورية

التى كانت تستوردها قبلا — كما أنه كان على البلاد أن تسد إلى جانب احتياجاتها الخاصة احتياجات الجيوش المتحالفة التى قدمت إليها . وهكذا نشأت ونمت عدة صناعات مختلفة على أنه عند ما انتهت الحرب ورجعت المبادلات التجارية إلى مجراها العادى وزالت الظروف الطارئة التى خلقت تلك الصناعات حتى أصيبت الصناعة الناشئة بضربة شديدة واختفى أغلب تلك الصناعات الجديدة .

أما الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ مع أنها امتازت بجودة محصولات القطن التى بيعت فى الأسواق الخارجية بأثمان حسنة فإنها كانت فترة أزمة حادة للصناعة المصرية . على أن سنة ١٩٣٠ كانت سنة مهمة فى تاريخ البلاد الاقتصادى . ففى ١٤ فبراير من تلك السنة بدأ تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة مما أدى إلى الدفاع فى النشاط الاقتصادى. وكان ذلك التاريخ مصادفة حقة ففيه انتهى أجل الاتفاقات الدولية التى كانت تحول دون تعديل التعريفة الجمركية . وكانت السلطات المصرية قد انكبت منذ سنوات على دراسة التعريفة الجمركية الجديدة لتحقيق أغراض البلاد من الناحيتين الاقتصادية والمالية . وقد جاءت فى تلك السنة الأزمة الاقتصادية العالمية التى أساءت إلى تصريف أقطاننا ونزلت بأثمانها نزولا خطيرا . فحرمت البلاد من أرباح محصولها الأساسى الذى كان يأتى لها بالأموال اللازمة لمشترياتها من الخارج .

وكان فى مقدمة الصناعات التى نشأت فى تلك الفترة صناعات النسيج والزيوت والصابون والصناعات الكيماوية على وجه العموم ثم الجيرة والكحول والورش الميكانيكية وقد بلغ بعض هذه الصناعات قبيل الحرب الحاضرة من جودة الإنتاج ما جعل وضعت البلاد تحسد فى الصناعة المحلية ما يسد الجزء الأكبر من حاجتها من المنتجات الأساسية .

وقد صاحب انتهاج مصر هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ومحاولتها كفاية نفسها تغيرا فى الاتجاهات الاقتصادية فى أغلب أنحاء البلاد زراعة كانت أم صناعية فساد العالم عام ١٩٣٠ الكساد الواسع فى المبادلات الدولية وعزلة أخذت تشتد فى جميع الدول ومن ثم تبدلت مبادئ الحرية الاقتصادية [illegible] التى طغت فى الفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٠ بالاتجاه إلى السياسة الاقتصادية التى عرفت بالاكتفاء الذاتى Self-sufficiency

فى هذا الجو الاقتصادى ولدت الصناعة المصرية الحديثة . وقد تجلى أثر هـذا التطور الصناعى فى زيادة وارداتنا من الآلات والماكينات ومواد الوقـود والزيوت الصناعية وانخفاض المستورد من السلع المصنوعة .

وعلينا أن نقول إنه بينما بلغت الضرائب الجمركية فى كثير من البلدان حدودا مرتفعة ظلت الضرائب المصرية فى مجموعها تمتاز بالاعتدال مما يمكن معه التصريح بأن تقدم الصناعة فى البلاد لم يكن مفتعلا بل جاء نتيجة تطور طبيعى لازم وقد بدت أهمية الصناعة من ذلك الوقت وأصبح من المسلم به أنها تفوق الزراعة كعامل من عوامل إنمـاء الثروة القومية . وقد شاهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية ثم أوربا الوسطى وبقية أمريكا فالشرق الأقصى زيادة مطردة فى الدخل القومى صاريت نهضتها الصناعية بجانب ذلك تبين أن الصناعة عامل حيوى فى رفع مستوى معيشة الجماهير العاملة فهى تثقفهم وتجمعهم جماعات وتبث فيهم معنى الحياة الجماعية والوعى الاجتماعى .

ثم جاءت الحرب العالمية الحاضرة فووجهت البلاد بظروف أشد صعوبة مما جابهها فى حرب ١٩١٤—١٩١٨ من تعذر حصولها من الخارج على السلع المصنوعة اللازمة لها ولقوات الحلفاء الموجودة بها إلى غلاء تلك السلع غلاء شديدا . مما أدى إلى اتجاه الجهود إلى تعزيز أغلب الصناعات الموجودة بالبـلاد والتوسع فيها واقامة مصانع جديدة لزيادة الانتاج بها حتى تستطيع مقابلة المطالب المتزايدة .

هكذا تطورت أعمـال كثير من شركاتنا الصناعية خلال الحرب الحاضرة تطورا يبشر بالخير وزاد إنتاجها زيادة كبيرة وصار نصيب الصناعة من ثروتنا القومية يزيد أهمية على أهمية يوما بعد يوم .

كما أن الصناعة أصبحت حافزا له خير الأثر على الزراعات التى تعتمد عليها .

على أن من أهم الصناعات التى زاد انتاجها زيادة كبيرة تذكر صناعات غزل ونسج القطن ومن حسن الحظ أن بعض مصانع الغزل والنسيج التى كانت قد أنشئت قبيل الحرب تم اعدادها وأصبحت اليوم تساهم فى هذا الانتاج الوفير . وستكون صناعات صباغة الأقمشة وطباعتها وصناعة الملابس الداخلية وصناعات الأقمشة الصوفية والحريرية من بين الصناعات التى يتوقع لها نجاح حسن فى المستقبل .

وصناعة الجوت من أهم الصناعات الجديدة وليدة هذه الحرب . وقد كنا نستورد فعلا نحو ٢٥ ألف طن من أكياس الجوت من الهنـد سنويا لتعبئة مختلف منتجاتنا الزراعية . فهذه الصناعة المصرية الجديدة ستسد جزءا وافرا من حاجة البلاد وستكون فى الوقت نفسه عاملا مشجعا على زراعة جديدة رابحة .

هذا على أننا نجد أنه مع التقدم الكبير الذى أصبناه خلال العشرين عاما الأخيرة فما زال مستوى حياة جماهير السكان شديد الانحطاط ومعدل انتاجهم ضعيفا فرفع هذا المستوى فرض واجب إذا كنا حقا نسعى إلى تقدم بلادنا وخيرها وقد كثر الحديث لدينا حول مختلف المسائل بينما تجوهلت مسألة على أكبر جانب من الأهمية مسألة ستجابهنا بأشد المشاكل تعقدا لو لم نستعد لها من الآن الاستعداد الكافى ونوجد لها العلاج الفعال الحاسم — تلك هى المسألة الديموجرافية مسألة زيادة السكان بالبلاد .

إن عدد السكان سيصل فى خلال العشرين سنة المقبلة إلى ما ينوف عن ٢٠ مليونا وهذا تقدير نظرى لا غير لم تدخل فيه احتمالات تحسن الأحوال الصحية فى البلاد وانخفاض نسبة الوفيات عامة ووفيات الأطفال بنوع خاص بتأثير التدابير الصحية التى تتخذ لمكافحة الأمراض وتحسين المستوى الصحى العام . وحتى لو زادت مساحة الأراضى الزراعية فان زيادة الإنتاج الزراعى ان تجارى بحال من الأحوال الزيادة السريعة المنتظرة فى عدد السكان.

والحل الوحيد هو الاتجاه نحو الصناعة مع الابقاء على الزراعة والعناية بها . والصناعة لنا ليست ضربا من المستحيل كما قد يتوهم البعض وليست هى ميلا إلى سياسة الاكتفاء الذاتى بل هى ضرورة لازمة لحل المشاكل الخطيرة التى ألمحنا إليها ولتأمين مستقبل البلاد . فالصناعة أصبحت بالنسبة لمصر متمما لنشاطها الزراعى وعامل اتزان فى كيانها الاقتصادى.

على أن التحول الصناعى لن يتقدم فى البلاد إلا إذا قامت فيها الأحوال الطبيعية الملائمة لنموه . أما قصر الاعتماد على حماية جمركية مبالغ فيها فضرره على الاقتصاد القومى أكثر من نفعه . وكم جرت النزعات الوطنية العمياء إلى مشاكل دولية وحروب مدمرة ومصر بما لديها من مواد أولية وتوفر متزايد فى الوقود وما تنعم به من موارد القوى المائية ومن أيد عاملة قد حازت الشروط الصالحة لتقدم عدد من الصناعات . بقى أن نعين تلك الصناعات وعوامل إنعاشها والمشاكل المتنوعة التى تنشأ من وراء هذا النشاط الجديد للاقتصاد المصرى .

والصناعات القابلة للنجاح هى على الخصوص التى توجد فى البلاد المواد الأوليه اللازمة لها . والصناعات التى يمكن تصريف إنتاجها فيها — فإن اجتمعت هاتان الميزتان كان نجاحها وازدهارها محققا . وأول المواد الأولية التى تخطر بالبال فى قطر زراعى كمصر هى المحاصيل الزراعية . وإذا كان القطن والأرز والحبوب قد أثمرت صناعات إعدادها منذ عهد مبكر وغزل ونسيج القطن منذ عهد قريب فان الصناعات الغذائية مازالت بعد فى دور الطفولة وهى تبشر بفرص طيبة . لقد ساعدت الحرب الحالية على إنشاء عدد من الصناعات أتت بأرباح بأن تنظم إنتاجها على أسس علمية حديثة .

وأن تقدم سبل المواصلات وما تتمتع به مصر من مناخ مناسب رقيق يوجب علينا دراسة وسائل النقل بالثلاجات برا وبحرا وجوا لخضروات والفواكه والزهور الى البلاد التى

تطلبها فى بعض المواسم . وكلما انتظم تصدير الحاصلات زادت أرباحنا القومية . وهذه صناعة الجلود ما زالت بعد فى طور مبكر فإذا استعملنا فيها أحدث الطرق الفنية واستخدمنا الفنيين اللازمين وحسنا إنتاج وتربية الماشية لوصلنا إلى نتائج مرضية .

ثم إن ازدياد التعليم وتقدم الصنعة نفسها فى البلاد وطابع العمل الصناعى لتجعلنا نعتقد أن اليد العاملة لن تكون فى المستقبل القريب أقل دربة من مثيلاتها فى البلاد الأخرى .

ولكن ما ينقصنا على وجه الخصوص هو الفنيون سواء العمال المهرة منهم أو رؤساؤهم الإخصائيون وهنا أقول فى منتهى الصراحة كم أود لو كانت لدينا سياسة لتنظيم المهاجرة إلى مصر أكثر ملاءمة لحاجة البلاد . نعم إن الواجب يقضى بحماية أصحاب المهن والحرف من أهالى البلاد ولكن هناك حالات كثيرة يكون فيها الترخيص بدخول البلاد ولو لمدد معينة محدوده لبعض طبقات الفنيين الأجانب عاملا من عوامل تقدم الصناعات الموجودة وإنشاء صناعات جديدة تلك الصناعات التى لا يوجد الإخصائيون اللازمون لها لدينا . وهذا ما حدث فى تركيا حيث أصبح لديها صناعات قيمة يشرف عليها ويستثمرها أبناء البلاد بعد أن تشبعوا بفن أولئك الأجانب الإخصائيين حقيقة أن الحرب أفادتنا من هذه الناحية فائدة جزيلة فإن الورش التى تعمل لحساب السلطات العسكرية كونت عددا عظيما من العمال يبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ألف مهروا فى صناعة وإصلاح قطع غيار الآلات والسيارات والدبابات والطائرات وغيرها ويمكن استخدامهم فى نشاطنا الصناعى المقبل والانتفاع بما اكتسبوه من خبرة ومران . ولكن تلك النتيجة ضئيلة بالنسبة للعدد الكبير من العمال المهرة اللازمين لما ننشده من التطور الصناعى . فعلينا أن نستجلب الفنيين من الخارج كلما دعتنا الحاجة كما ينبغى أن نهتم كل الاهتمام بتدعيم وتقدم الدراسات الهندسية وإيفاد البعثات إلى البلاد الصناعية الراقية وتعميم مدارس الفنون والصناعات بجانب كل مهندس أو رئيس فى ورشة ستدعو الحال إلى وجود مئات من العمال والأسطوات فى الميكانيكا والكيمياء والكهرباء الخ . ونذكر فى هذا الباب أن هذا النقص كان موضع عناية محمد على الكبير فى أول نهضتنا الصناعية فكان يستجلب من الخارج من مهندسين واسطوات لإدارة مصانعه وكان يفرض عليهم تعليم المصريين حتى أنه كان يعطيهم مرتبين مرتبا على العمل الذى يقومون به فى المصانع ومرتبا على التعليم وكان المرتب الثانى عادة أكبر من المرتب لأول ويزداد كلما حسنت النتيجة . ولم يقف محمد على عند هذا الحد ، بل كان يجانب الطلبة الذين يرسلهم إلى أوربا لدراسة العلوم المختلفة يرسل فئات من الأسطوات إلى المصانع الأوربية الشهيرة لإتقان الصنعة .

وكان يأمر الطلبة المصريين بترجمة الكتب الفنية التى يدرسون عليها الى العربية وارسالها الى مصر . وعند عودة الطلبة من أوربا يحلهم محل الأوروبيين ويكلف هؤلاء بالتفتيش عليهم حتى يطمئن عليهم كما كان يلزم هؤلاء لأوروبيين بدراسة اللغة العربية وكان يعطيهم مترجمين لمساعدتهم على التحدث بالعربية فى أقرب وقت مستطاع .

وأخيرا علينا على وجه الخصوص أن نحبب إلى الشباب قضية الصناعة وتوسعها فى البلاد وأن نريه الفرص التى تتفتح أمامه فى ميدانها . لقد كلفنا تحويل الشباب عن اقترامى على وظائف الحكومة جهودا مضنية فتلزمنا جهود مماثلة لتوجيهه الى هذه الناحية الجديدة من نواحى النشاط الاقتصادى فى البلاد — وفى هذا نفع له وخدمة للوطن .

أما المسألة الثالثة مسألة رءوس الأموال فان معظم هذه كان قبل الحرب خارج البلاد ثم جاءت الحرب الحالية فزادت من ثروتنا زيادة كبيرة لا نزاع فيها كان من نتيجها أن استعدنا جزءا هاما من أسهم صناعاتنا فهذه العملية يجب أن تستمر باطراد ويجب أن نصبح وحدنا تدريجيا أصحاب صناعاتنا . ولكن هذا لا يكفى فكما رأينا تطلب التوسع الصناعى فى مصر عقب الحرب رؤوس أموال عظيمة تساهم الدولة بجزء منها على هيئة مشروعات ذات منفعة عامة ولكن النصيب الأوفر يجب أن يكتتب به الأفراد . ورؤوس الأموال متوفرة فى البلاد بل هى أوفر مما كانت فى أى حقبة من حقبات تاريخنا لدرجة أننا لا يجب أن نلجأ فى المستقبل الى الخارج للحصول على الاعتمادات الموسمية الكبيرة لتمويل محاصيلنا القطنية . ولكن أغلب رؤوس الأموال هذه أموال ادخار الاستثمار . أن أغلب بلدان أوروبا عاث ويلات الحرب وشقاء الاحتلال العسكرى وظلالنا نحن بعيدين نسبيا عن أتون المعركة فزادت ثروتنا القومية من انقاص وارداتنا والاحتفاظ بأموالنا داخل البلاد ومن وجود عدد كبير من قوات الحلفاء لدينا . ويلزمنا

ثم إن الثروات المعدنية ليست منعدمة فى مصر إذ الى جانب المنجنيز والفوسفات اللذين يستثمران الآن على أساس تجارى توجد لدينا موارد هامة للحديد لم تستغل للآن .

فاذا نفذت مشاريع توليد القوى الكهربائية من مساقط خزان أسوان وما يتبعها من إنشاء مصانع السماد الكيماوى أصبح استثمار مناجم الحديد بالصعيد من أهم مشاغل سلطاتنا ورجال الأعمال لدينا . على أن مصنع السماد الكيماوى المشار اليه لن يسد حاجة البلاد كلها التى بلغت أكثر من ٥٠٠٠٠٠ طن سنويا قابلة لزيادة مطردة . وهناك فكرة مشروع آخر ظهرت غداة الحرب وحالت دون تحقيقها الظروف الاستثنائية الحاضرة تلك هى فكرة مصنع للنترات بالقرب من القاهرة لاستكمال ما ينتجه مشروع أسوان . ثم الانتفاع بمساقط أسوان سيمكننا من كهربة جزء من خطوطنا الحديدية ومصانعنا بالوجه القبلى .

أما استثمار منابع البترول فى مصر فيرجع إلى بضع عشرات السنين على أنه منذ نشوب الحرب الحالية زاد إنتاج آبار البترول زيادة عظيمة . ولن ننتظر طويلا حتى يبلغ إنتاجنا ما يتوب من مليونى طن . فالبترول وكهرباء خزان أسوان سيتيحان لنا إلى حد بعيد الاستغناء عن استيراد الوقود من الخارج ويحلان عقدة من أهم العقد التى كانت تقف فى وجه التحول الصناعى فى البلاد . كما تقوم على البترول ومشتقاته صناعة هامة من الصناعات الكيماوية .

واست أعنى أن كل الصناعات وليدة الظروف الاستثنائية ستبقى كلها بعد زوال تلك الظروف على أنه من الخطأ الظن أن مصيرها كلها الى الزوال. فليست تنقصنا المواد الخام لتموينها من موسفات طبيعى وشبة ومنجنيز وصودا وملح الخ . فما ينقصنا هو المعدات الحديثة والفنيون الاخصائيون لاستغلالها على أسس علمية فنية سليمة وصناعة الورق أيضا لديها ظروف صالحة لازدهارها فمواردها الأولية موجودة فى البلاد والسوق المحلية على استعداد لاستهلاك منتجاتنا كما أن معداتنا لا تقل عن مثيلاتها فى الخارج ولو أن الفنيين اللازمين ينقصوننا غير أن هذه ليست من العقبات التى لا يمكن التغلب عليها . كما أن صناعة الجوت التى أتيت على ذكرها آنفا من الصناعات التى يتسع أمامها مجال النمو .

والمشاكل التى تواجه الصناعة المصرية على أنواع ثلاثة المواد الخام والأيدى العاملة ورؤوس الأموال .

والمواد الخام كما بينا لا تنقصنا . غير أنه يحسن أن نعترف بأننا لا نعرف موارد بلادنا بعد معرفة كاملة . واذا عرفنا أن الكشف عن عدد كبير من ثرواتنا الطبيعية لم يتم إلا أخيرا أدركنا ما يحتمل أن يكون فى جوف تربتنا من ثروات مخبوءة أخرى. فعلينا الشروع فى أعمال واسعة النطاق للكشف والتنقيب. واقامة معامل مجهزة بأحدث المعدات يشرف عليها فنيون من ذوى الكفاءة للمعاونة فى أعمالها هذه . واذا كانت مجهوداتنا فى ميدان الأبحاث الزراعية قد أثمرت ثمرا حسنا فاننا لم نقم فى ميدان الصناعة من هذه الناحية بعمل كاف . وقد كثر اللغط حول معهد أهلى للأبحاث يسد هذا النقص ولكن المشروع ظل حبرا على ورق كما ظل التنقيب عن ثرواتنا واستثمارها فى طور الأعمال الخاصة المحضة . ان الزمن أصبح لا يسمح بمجرد الاعتماد على المجهود الفردى الخاص فى التنقيب عن منابع الثروات الطبيعية وتشغيلها بل أصبحت المصلحة العامة تقضى أن يقع العبء الأكبر على عاتق الدولة فهى قادرة على الانفاق عن سعة واقتدار نفقات قد لا تأتى بثمرها إلا بعد وقت طويل وعناء كبير ، وقد أنشئت فى مصر عقب الحرب العالمية الماضية مصلحة التجارة والصناعة ملحقة بوزارة المالية وتحولت المصلحة بعدئذ الى وزارة التجارة والصناعة ما برحت منذ نشأتها تتعهد النهضة الصناعية فى البلاد وهاهى فى الوقت الحاضر تمد الحركة التجارية والصناعية لدينا بما تحتاج اليه من تشجيع ورعاية. ومعالى الوزير يدرك خير ادراك احتياجات الصناعة المصرية ويعمل وحضرات معاونيه بهمة صادقة وعقيدة خالصة على إجابتها وإنى أسأل لمجهوده المبارك كل النجاح والتوفيق.

أما مشكلة الأيدى العاملة فتنقسم نفسها إلى قسمين : فالأيدى العاملة الغير المتخصصة موفورة ولو أنها تحتاج إلى بعض التحسن. والسبب فى ذلك راجع إلى قرب عهدها بالصناعة. استخدام هذا الثراء الكبير للاستفادة من منابع الثروة النفيسة التى لم تستغل بعد ولتنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى من استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان وغيره إلى صناعة حماد النترات واستغلال مناجمنا المعدنية وصحارينا الخ .

ثم يجب علينا استمالة الشباب المصرى إلى الصناعة و إلى التعلم والتمرن ليكون لدينا الأيدى الحاذقة الماهرة اللازمة للصناعات. كذلك يجب أن نوجه رؤوس الأموال الحرة الموجودة

بالبلاد الى إنشاء الصناعات الجديدة وتقوية الصناعات الموجودة . ومن رأيي أن هذا لن يكون هينا لأن أغلب أصحاب تلك الاموال من فئات الزراع وصغار المدخرين وهؤلاء اعتادوا عدم الميل الى المساهمة فى العمليات الصناعية التى يرون فيها نوعا من المجازفة . ولكن على قادة البلاد ورجال الأعمال تسديدهم صوب هذه الأهداف فهى وحدها التى تسمح للبلاد أن تقيم صناعتها بنفسها . إننا نشهد تحولا فى حياة مصر الاقتصادية ويجب على قادتنا ورجال الأعمال لدينا أن يكونوا شديدى اليقظة حتى يتثبتوا من صحة نمو صناعاتنا وسلامته فلا يكون نموا مصطنعا بل طبيعيا ولا يشجعوا إلا القادر من الصناعات على البقاء والثبات والذى لا يحتاج إلى حماية جمركية إلا إذا تطلبت الضرورة الملحة ذلك .

وأمام مصر فرص صناعية جديرة بالدراسة والبحث ففضلا عما ينتظر لصناعاتنا الموجودة من توسع ووسوخ نجد لدينا الظروف الملائمة لقيام عدد جديد من الصناعات الضرورية لتقدم البلاد ولازدهار اقتصادنا القومى ومن هذه :

١ — صناعة السماد — تقدر قيمة السماد الذى كنا نستورده سنويا فى سنى ما قبل الحرب بنحو ٣ ملايين من الجنيهات أى بنحو ١/١٠ مجموع وارداتنا . وسيكون فى وسعنا بعد كهربة خزان أسوان والاعتماد على القوى التى تولدها فى إدارة مصانع السماد توفير تلك النفقات الباهظة على الاقتصاد المصرى .

٢ — استخراج المعادن — كالحديد الخام من مناطق أسوان الغنية والفوسفت والمنجنيز والكبريت والرصاص والزنك والنيكل والقصدير من مناطق المعدين بشواطئ البحر الأحمر وسيناء وغيرها .

٣ - صناعة المستحضرات الطبية — وقد سبقتنا فلسطين التى تفتقر إلى ما تنتجه أرضنا الخصبة من الأعشاب والنباتات الطبية المتنوعة فى ذلك المضمار — هذا بينما بغت وارداتنا من المستحضرات الطبية فى سني ما قبل الحرب بنحو مليون جنيه سنويا .

٤ — الصناعات الخشبية — وهى ميسورة وممكنة بالرغم من أن مصر لا تملك فى الوقت الحالى غابات طبيعية لإنتاج الأخشاب ولكن زراعة تلك الغابات هينة . وهى فضلا عما تحدثه من أثر محمود على المناخ تفيد فى حماية بعض أراضى الدلتا من الزوابع الرملية وتزود البلاد بكمية عظيمة من المواد الأولية اللازمة لاقتصادها . ونذكر هنا أن مصر كانت تستورد قبل الحرب من ٢٥٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ طن من الاخشاب — ومن الصناعات التى تعتمد على الخشب صناعة السيلولوز والمواد المقطرة من الخشب . وهذه كلها او أغلبها عناصر ضرورية فى صناعات الورق وكثير من الصناعات الكيماوية .

إن مصر تجمع عناصر التقدم الصناعى اللازمة ولكنها ستواجه فى هذا السبيل مشاكل صعبة بعد انتهاء هذه الحرب . فعلينا أن نتقدم على حلها بجرأة وذكاء وحسن تقدير . وهذه مهمة عظيمة شاقة ولكن ثمراتها تبرر كل مجهود وعناء . ويسرنا أن نرى الحكومة ساهرة من الان على دراسة هذه المشاكل والاستعداد لها . فهيا بنا إلى تحقيق أهدافنا مليئين بالثقة فى أنفسنا والتفاؤل بعهد مليكنا المحبوب حفظه الله فان لنا من تشجيعه خير كفيل بالنجاح .

على أمين يحيى